

أولئك الذين عادوا

تم إيلاء اهتمام كبير لعودة طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم فضلاً عن إعادة إدماجهم من قبل صانعي السياسة في أوروبا حيث عاد القليل منهم بالفعل. تطرّق الكثير إلى الأحوال والظروف المختلفة التي من المفترض أن تُسهل العودة وإعادة الاندماج المستدام. ومع ذلك، شرع القليل في هذا الأمر بالفعل من خلال البدء في سرد التجارب والمواقف لأولئك الذين حظوا بفرصة اللجوء والعودة ويحاولون الآن إعادة الاندماج في البلد الذي غادروه من قبل. في هذه الدراسة، أولئك الذين عادوا: إنّ عودة وإعادة اندماج طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم من أفغانستان والعراق بتمويل من صندوق اللجوء والهجرة والإدماج (AMIF) ودعم كونستانزا فيرا لاروسيا وهنريك مالم ليندبرج وأندريه أسيلوند، تعتمد على قصص العائدين لاستكشاف الجوانب المختلفة لتجربة الهجرة وعملية اللجوء التي قد تؤثر على إعادة الإدماج بعد العودة.

للتشجيع على العودة، وخاصةً العودة الطوعية، لأولئك الذين لا يسمح لهم بالبقاء، تم تخصيص قدر كبير من الموارد لتقديم الدعم والإعانات فيما يتعلق بالعودة وإعادة الاندماج (النقدية والعينية). يُقدّم هذا كحافز للعودة الطوعية، حيث تعتبر العودة الطوعية أكثر جدوى من حيث التكلفة وأكثر إنسانية. حتى أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة بشكل طوعي قد يستفيدون أحياناً من أنواع معيّنة من مساعدات إعادة الاندماج.

إيلاء اهتمام أكثر لأولئك الذين لم يُسمح لهم بالبقاء

يغادر فقط ثلث أولئك الذين لا يحق لهم البقاء في الاتحاد الأوروبي وأقل من ثلث المغادرين يفعلون ذلك طواعيةً. يتم تكريس الكثير من الجهد نحو زيادة حصة أولئك الذين يغادرون وكذلك تشجيعهم على المغادرة طواعيةً. يمكن مؤخرًا الإطلاع على هذا الأمر في “الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة”، الذي اقترحتة المفوضية الأوروبية، والذي يُركز أيضًا على إعادة الاندماج المستدام ويعرض استراتيجيات مختلفة لدعم العائدين لتسهيل إعادة دمجهم.

كيف تبدو الحياة أمام الأشخاص الذين اضطروا للعودة؟

وصف العديد من العائدين، خلال الدراسة، الحياة وفقاً لأنماط مختلفة من الضعف قبل الشروع في رحلتهم إلى السويد والتي تنطوي على مخاطر وصعوبات في أحيان كثيرة. ويبدو أن العديد من أبناء المجتمع الأفغاني اضطروا لاتباع نهج الهجرة؛ بسبب تدني مستوى المعيشة والافتقار إلى الاستقرار الأمني ولشعورهم بالاضطهاد لمدة زمنية تصل لسنوات في غالب الأمر. كما انتقل بعضهم إلى إيران للاستفادة من الفرص المالية بها، قبل عقد العزم للمغادرة إلى أوروبا. بينما ذكر آخرون أنهم ولدوا داخل إيران ولم تطأ أقدامهم أفغانستان قط، مع أنهم مواطنون أفغان. ومع ذلك، يبدو أن العراقيين، الذين فاق عددهم أقرانهم الأفغان، كانوا يعيشون حياةً كريماً نسبياً، تمثلت في إمكانية الحصول على فرص العمل والتمويل قبل الهجرة. ولكن بعد أن أصابته صدمة خارجية هزت توازن حياتهم، متمثلة في حدوث نزاع قبلي أو هجمات من أفراد الميليشيا، أدرکوا أن مغادرة البلاد هو الخيار الوحيد أمامهم.

ويبدو أن الجوانب المختلفة لكونك طالب لجوء في السويد قد أثرت في مدى استعدادهم للعودة بعد رفض طلب اللجوء. ويبدو أن تأخر إجراءات طلب اللجوء، وعدم القدرة على الوصول إلى مقدمي الخدمات المرتبطين بوكالة الهجرة والتواصل معهم، والافتقار إلى فهم إجراءات اللجوء، يقف حجر عثرة أمام التحضير للعودة. وعلى هذا النحو، يبدو أن العديد من المستجيبين لم يكونوا مستعدين، ويفتقرون إلى خطة متعلقة بطريقة إعادة بدء الحياة عقب وصولهم إلى موطنهم الأصلي. ردّد المستجيبون الأفغان كثيراً الصعوبات المنطوية على الحصول على وثائق السفر والشعور بعدم الاحترام والجمود العاطفي من جانب الموظفين العاملين في سفارتهم، الأمر الذي لم يسهل برمته من إجراءات العودة على الأقل.

وعند العودة، يصف كثيرٌ منهم أنهم يعانون التهديد أو النهج العدائي ذاته الذي اضطّرهم للهجرة في الأساس. ويفرض ذلك تحديات على قدرتهم على إعادة الاندماج لا سيّما في المجالات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية للحياة.

تتوفّر مجموعة غنية من المؤلفات التي تستكشف الظروف المختلفة لعودة أكثر سلاسة وإعادة اندماج ناجح. ولكن، لا يُعرف الكثير عن التجارب الفردية للعودة والمقاربات الشخصية لإعادة الاندماج من منظور العائدين أنفسهم. في هذه الدراسة، تتخذ هذه التجارب مركز الصدارة حينما يستكشف الباحثون جوانب الحياة الخاصة بالمهاجر، وطالب لجوء في السويد، وإجراءات العودة التي يبدو أنها تُشكّل نتائجهم بعد العودة. كيف تبدو الحياة عند العودة، ما الذي يعاني منه العائدون، وهل هم قادرون على الاستفادة من الخبرات والمعرفة المكتسبة في الخارج، وإلى أي مدى يمكنهم الاستفادة من أي دعم ومساعدة للعودة وإعادة الإدماج؟ باختصار، ما الدروس المستفادة من الأشخاص الذين مروا بإجراءات العودة، ويتوقع إعادة دمجهم بطريقة مستمرة؟

تجارب طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم

يستند التقرير إلى الروايات الشخصية المسرودة من مئات طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم ممن غادروا الأراضي السويدية إلى أفغانستان أو العراق في غضون السنوات السابقة. يتمحور تحليل البيانات حول إطار يفترض أن إعادة الاندماج عند العودة هي عملية معقدة تحدث على مستويات أو أبعاد مختلفة، اقتصادية واجتماعية ونفسية. ويتضمن ذلك عناصر، مثل إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات (الاندماج الاقتصادي)؛ والوصول إلى الشبكات الاجتماعية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات وتعزيز العلاقات مع الأقران (الاندماج الاجتماعي)؛ فضلاً إلى القدرة على اتخاذ القرار بشأن الحياة والشعور بالانتماء وعدم الخوف على سلامته (الاندماج النفسي والاجتماعي). الجوانب والتجارب المختلفة لدورة الهجرة - خلال المدة الزمنية التي تسبق مرحلة الهجرة والسفر إلى السويد والوقت المستغرق بوصفك طالب لجوء وإجراءات العودة والوصول إلى الموطن الأصلي- يُفترض أنه يفتح الطريق أمام أنواعاً مختلفة من الاندماج أو يقف حائلاً أمام تحقيقها؛ وبالتالي يؤثر في قدرة العائدين على إعادة الاندماج.

غالبًا ما يُستخدم دعم إعادة التأسيس (حوالي 3000 يورو تقدمه المنظمة الدولية للهجرة للعائدين طواعية) لكسب العيش، وإنفاقه على السكن والمواد الغذائية وسداد الديون. ولكن قلما يستخدم لمزاولة أنشطة مدرة للدخل، يترتب عليها الوصول للاكتفاء الذاتي. تشير الدراسة إلى وجود مجالًا لتحسين المعلومات الخاصة بالمساعدة. لاحظ البعض أنهم لم يحصلوا على معلومات من السلطات السويدية، بينما يدعي آخرون أنهم حصلوا على معلومات جزئية فقط عن نوع المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها عند ردهم. يشير البعض إلى وجود عقبات في تلقي المساعدة، مثل الإجراءات الصعبة والظروف التي يصعب الوفاء بها والتأخيرات الطويلة. لقد تلقت الأشكال الثلاثة لمساعدة العودة نصيبها العادل من النقد فيما يتعلق بمدى إدراك العائدين إليها للوصول إليها. إن مساعدة إعادة الاندماج التي تقدمها الشبكة الأوروبية للعودة وإعادة الإدماج (ERRIN)، وهي عبارة عن دعم عيني لأشياء مثل المساعدة في بدء عمل تجاري (حتى 2500 يورو) تواجه موجة نقد حادة، خاصة فيما يتعلق بفترات الانتظار الطويلة. نادرًا ما يُلاحظ دعم الاستقبال الصغير (147 دولارًا أمريكيًا، نقدًا في المطار في كابول) من جهة أخرى، أمرًا قلما يتم الحصول عليه.

بالنسبة لمعظم المستجيبين، فإن الوضع الحالي خطير، وضعيف وحساس للغاية لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتعتمد إمكانية الحديث عن العودة الدائمة وإعادة الاندماج على تعريف المفاهيم. إذا كانت استمرارية العودة تتساوى مع امتلاك وسائل للحفاظ على حياة المرء ماليًا، أو مكثف ذاتيًا أم لا، فإن القليل في الدراسة سيوصف بأنه عائد مستمر. في حالة إدراج الأبعاد الاجتماعية والنفسية الاجتماعية للاندماج أو التضمين، يمكن اعتبار عدد أقل من المستجيبين مدمجين بطريقة مستدامة على الأقل. في الواقع، يبدو أن الإحساس المنتظر بالأمن ومشاعر السلامة الشخصية، وفقًا للمنصوص عليه في هذه الدراسة، يفوق الحصول على فرص الدعم المالي. بالنسبة للكثير، اعتبرت هذه الجوانب ضرورية لخططهم للبقاء في وطنهم أو العودة إلى أوروبا.

تعاني الغالبية العظمى من اللاجئين العائدين وضعًا ماليًا متدهورًا. إذ أن مشكلات البطالة وانعدام فرص التمويل والصعوبات المستمرة من أجل الازدهار، هو عنوان يصف الوضع العام لغالبية الأفراد. يمكن تفسير الواقع المالي المتردي بالنسبة للكثيرين جزئيًا بسبب تطبيق إجراءات الإغلاق خلال تفشي وباء كورونا في غالبية المجتمعات في وقت إجراء المقابلات. بالنسبة لمعظم العائدين الأفغان، فإن الوضع المالي الذي يعيشونه سيئًا، إن لم يكن الأسوأ، مقارنة بالوضع الذي كانوا يعيشونه قبل الهجرة في البداية. بالنسبة لمعظم العراقيين، يبدو الوضع، على الأقل من الناحية المالية، أسوأ بكثير مما كان عليه عندما غادروا، لأنهم كانوا أفضل حالًا نسبيًا مقارنةً بالأفغان، ولكن يبدو أنهم دفعوا أموالًا كثيرة مقابل تمكنهم من الهجرة.

وفي كلتا الحالتين، يؤدي توافر الشبكات الاجتماعية دورًا لا غنى عنه في تمتع العائدين بالقدرة على الاندماج. ويبدو أن الكثير من المهاجرين الأفغان يفتقرون إلى الشبكات الاجتماعية والأسرة والأقارب فضلاً إلى الصلات (العلاقات الشخصية)، التي تعيق إعادة الاندماج الاقتصادي وتترك أعداد كبيرة ضحيةً للشعور بالوحدة والضعف. في العراق، عاد عدد أكبر نسبيًا من المستجيبين إلى نوع من الألفة، للعائلة أو الأصدقاء، للشبكات الاجتماعية القائمة. ومع ذلك، لم يفلح عدد منهم في الاعتماد على هذه الأصول نظرًا لأن التهديد المحتمل لحياتهم كان من النوع الذي اعتبروا إخفائه أمرًا ضروريًا.

يشير التقرير إلى أن المهارات والمعرفة المكتسبة في السويد لا يمكن نقلها بسهولة إلى سياق العودة، وعلى هذا النحو، لا تسهم في عملية إعادة الاندماج بطريقة تحمل مغزى. تعتبر المدة الزمنية التي يتم قضاؤها في السويد، بالنسبة لمعظم الأفراد، إهدارًا للوقت؛ مما يعيدهم إلى الوراء مقارنة بما يحدث لأقرانهم. يشعر العديد من العائدين باليأس والاكتئاب على حد سواء عندما يقارنون الحقائق التي يتعين عليهم الآن قبولها بما كانوا يتمنونونه: حياة أفضل إن تمكنوا من البقاء في السويد. لا سيما أنهم يضمرون شعورًا حادًا بالظلم لعدم منحهم حق اللجوء.

توفر أنواعًا مختلفة من المساعدات المقدمة للعودة، خاصةً دعم إعادة التأسيس ودعم الاستقبال الصغير، (أموال نقدية في الوقت الحاضر) إغاثةً من أزمة مالية تواجه معظم العائدين عند وصولهم.

توصيات السياسة

يمكن التوصية باتخاذ عدد من التدابير المتعلقة بالسياسات بغية زيادة استعداد العائدين. وتتعلق المجموعة الأولى من التوصيات بإجراءات اللجوء. بادئ ذي بدء، لا بد أن يكون الوقت المستغرق في انتظار قرار اللجوء قصير. علاوة على ذلك، تشير نتائجنا إلى وجود حاجة إلى تحسين مستوى التواصل بين المتقدمين ووكالة الهجرة. ولا بد من نقل المعلومات المتعلقة بقرار اللجوء وإجراءات العودة والمساعدة المتاحة للعودة بطريقة مفهومة تمامًا وشاملة للعائدين. إن الوصول إلى مترجمين فوريين محترفين ومستشارين قانونيين يولد الثقة، فضلاً إلى تجنب الوسطاء غير الضروريين، يؤثر في مدى صحة المعلومات التي يتلقاها طالب اللجوء.

التوصية الثانية مرتبطة بالعلاقات الثنائية. يمكن أن يكون اقتراح التعاون بين الحكومات بشأن العودة عبارة عن وحدات مشتركة التمويل داخل السفارات، والتي تتمثل وظيفتها في تسهيل معالجة المستندات المطلوبة للجوء أو للعودة. يمكن أن تقدم هذه الوحدات أيضاً المعلومات والمشورة للعائدين حول حقوقهم والتزاماتهم فضلاً إلى هياكل الدعم لإعادة الإدماج.

مجموعة ثالثة من التوصيات تركز على الوقت الذي يلي مرحلة العودة. يجب أن يضمن تنفيذ آليات دعم العودة وإعادة الإدماج أن الأشخاص المؤهلين للحصول على منحة إعادة الإدماج والذين يتقدمون للحصول عليها يتلقونها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن إدارتها عند وصولهم. في الوقت نفسه، عند دراسة الشروط المسبقة المختلفة لإعادة الإدماج بين العائدين، من المهم أن تُلبي البرامج الاحتياجات الفردية وليست مصممة على أنها حل "مقاس واحد يناسب الجميع". إلى جانب ذلك، توجد حاجة لإجراء تقييمات منهجية يتم إجراؤها بطريقة مستقلة لمقدمي الخدمات في بلدان، مثل العراق وأفغانستان والتي يمكن أن تساعد في إلقاء الضوء على أجزاء عملية التنفيذ التي يمكن تحسينها بطريقة أكبر.

أخيراً، يوصي التقرير بأن تقوم الهيئات والمنظمات والأوساط الأكاديمية ذات الصلة بإعادة النظر في التعريفات في مجال إعادة الإدماج، وعلى الأخص "الاستمرارية"، بحيث تعكس الإجراءات والاحتياجات الحقيقية للأفراد المعرضين عن العودة وإعادة الإدماج.



Delmi

كونستانزا فيرا لاروشيا وهتريك مالم ليندبرج وأندريه أسبلوند

أولئك الذين عادوا

موجز سياسة دلمي 2021: 10

تماشياً مع الممارسة المتعلقة بدلمي، يتحمل مؤلفو الملخص المسؤولية الكاملة عن محتوياته واستنتاجات وتوصياته..



The Migration
Studies Delegation
Ju 2013:17